برسم قمة تونس

عبد المنعم علي عيسى

«هل يعقل أن يصدر عن القمة العربية موقف أدنى بشأن الجولان السوري المحتل من موقف بريطانيا»؟ التصريح السابق جاء على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم في سياق المؤتمر الصحفي الذي جمعه إلى نظيره الفنزويلي خورخي ارياسا في دمشق الخميس الماضي.

لم تكن القمم العربية وهي التي بلغت ربيعها الثلاثين في تونس في أي يوم من الأيام فاعلة في الأحداث، وإنما كانت منفعلة بها على الدوام، كانت شاهد عيان يوثقها لكنه يقف عاجزاً أمام ترك أي بصمة في مسارها وما يمكن أن تؤول إليه، وهذا الأثر لا يتأتى من أن المجتمعين، وما يمثلونه، لا وزن لهم، أو لا أهمية للقدرات التي يتحكمون بها بشتى صنوفها، وإنما يتأتى ذلك عبر حزمة من العوامل المتعددة يمكن اختصارها بأن أغلبيتهم كانوا يتخذون وضعية الطالب الذي يجلس في قاعة امتحانة وإلى جانبه «موبايله» في الوقت الذي يقف فيه زميله خارج القاعة ويملي عليه الأجوبة لينحصر دور الطالب عندها بإفراغها على الورق.

تاريخ القمم العربية، وملحقاته من العمل العربي المشترك، فيه الكثير مما يمكن توصيفه بالكارثي، ومن الممكن أن نفرد لها آلاف الصفحات لكننا سنعمد إلى تثبيت الكاميرا في هذه السردية على بضع لقطات علها تساعد في رسم مشهد نرمي إلى رسمه تدعيما لتساؤل الوزير المعلم سابق الذكر.

نشأت فكرة جامعة الدول العربية على خلفية تداعي الزعماء العرب لدعم ثورة عز الدين القسام الذي انطلق من مدينة جبلة الساحلية لنصرة الثورة التي اندلعت في فلسطين العام ١٩٣٦، آنذاك تلاقت تلك الدعوة مع رياح بريطانية، وهذا لا يضير الفكرة أو يخونها، كانت تسعى لندن من خلالها إلى استثمار مد الشعور القومي العربي الذي تأجج في أعقاب الثورة على العثمانيين ١٩١٦ ولما تهدأ جذوته بعد، في تشكيل سد مانع أمام التمدد السوفييتي، أي الشيوعي، الرامي إلى الوصول للمياه الدافئة، وهذا الأخير تثبته عشرات الوثائق التي عرض لها المؤرخ العراقي نجدة فتحي صفوة في كتابه «من نافذة السفارة».

انعقد المؤتمر التأسيسي في بلودان غرب دمشق عام ١٩٣٧، وبالنتيجة فقد أخفق المجتمعون في دعم ثورة القسام التي بقيت عارية إلا من دعم بعض المتطوعين، وعندما تبدى في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي أن الخطر لم يعد جاثما فحسب بل متحفزا أيضاً، تداعى الزعماء العرب إلى توقيع ميثاق الشرف في القاهرة ٢٢ آذار ١٩٤٥ وفيه أقسموا على حماية فلسطين من الضياع، وللمرة الثانية لم يبر الزعماء العرب بقسمهم فقد تركوا جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي بلا ظهير أو سند، وهو ما تمخض عنه الإعلان عن قيام دولة الاحتلال في مساء الجمعة ١٤ أيار ١٩٤٨ وإن كان قد اصطلح على اعتبار اليوم التالي هو يوم ولادة ذلك الكيان.

قبيل يوم واحد من إعلان الرابع عشر من أيار الذي جاء على لسان ديفيد بن غوريون، كان الملك عبد الله الأول ملك الأردن، كما يروي محمد حسنين هيكل، قد خرج إلى سهل أريحا يستعرض جيشه الذاهب للدفاع عن فلسطين لحمايتها «بدا المشهد مهيباً، سهل أريحا منبسط وتلال الخان الأحمر تبدو من بعيد غامضة مثقلة بعبء الأساطير، وفرقة الجيش الأردنية تعزف موسيقاها، والملك واقف على منصة مرتفعة تحيط به أركانات جيشه وعلى رأسهم غلوب باشا، «ثم يضيف»: نادى الملك على إمام مسجد عجوز ضرير كان قد دعي إلى حضور ذلك الاحتفال المهيب، وقال له: أيها الشيخ عظ الجيش، وقف الشيخ وهو لا يرى شيئاً، لكنه كان يحس بكل شيء، ثم صمت للحظات والكل معلق به، ثم صاح منادياً: أيها الجيش ليتك لنا»، وبالفعل لم يكن ذلك الجيش لنا.

لم يستطع العرب في المعارك التي خاضوها بعقلية لم تكن تناسب روح العصر أن يربحوا في ميادين القتال، ولا هم استطاعوا فهم دهاليز السياسة كما يجب، وكنتيجة للفشلين لم يستطيعوا شطب لحظة ١٤ أيار من التاريخ، ولا هم قبلوا بقرار التقسيم ١٩١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن مجلس الأمن، كان ذلك القرار يعبر عن لحظة توازن دولية يمكن لها أن تمنح فرصة لالتقاط الأنفاس في الوقت الذي لم تكن موازين القوى العسكرية قادرة على أن تفعل، وما جرى هو أن اللحظة كانت قد أفرزت شقاقاً وخلافاً في الرؤى كبيراً استدعى بدوره تفاوتاً في المواقف التي أضحت ازدواجيتها فاضحة فيما بين المعلن والمستور منها.

يروي هيكل أيضاً أنه وعشية انعقاد القمة العربية في الرباط عام ١٩٦٤ حدث أن جرى اجتماع بين الاستخبارات المغربية ونظيرتها الإسرائيلية في باريس قبيل انعقاد القمة بقليل، وفي ذلك الاجتماع طلب رئيس الوفد الإسرائيلي من نظيره المغربي تسجيلات مصورة لكلمات الزعماء العرب التي ستلقى في الاجتماع المغلق بعيداً عن الإعلام، فما كان من رئيس الوفد المغربي إلا أن أبدى تعجبه متسائلاً عن لزوم تلك التسجيلات طالما أن محاضر الجلسات، وكذا كلمات الزعماء العرب، تصل إلى تل أبيب كاملة وهي غير منقوصة؟ أجاب رئيس وفد الموساد برد مفحم ومفاجئ: إن للوجوه وهي تنطق بالكلمات معاني أخرى لا توفرها السطور الجامدة التي ينقلها الورق، ثم أنه في لحظه معينه، يضيف رئيس وفد الموساد، تجد أن الكلمات لا تعني شيئاً، وإنما المعنى كله يصبح في النغمة التي قيلت فيها تلك الكلمات!

يتابع هيكل ويقول: إنه وعلى الفور جرى استصدار أمر ملكي من الملك الحسن الثاني يقضي بإحداث مؤسسة إعلامية أطلق عليها اسم «أطلس» لتقوم بالمهمة المناطة بها، وأن أطلس أدت مهمتها على أكمل وجه، وهي لم تختف عن الوجود إلا في عام ١٩٧٦ عندما أضحى السادات في القفص، حينها أضحى القفص أكثر جدوى من أطلس.

كرست مقررات الرباط زعامة عبد الناصر وتراصف أغلبية الدول العربية وراء مشروع مواجهة العدوان، كان ذلك تهميشاً لمشروع، ودور، سعودي هو النقيض من المشروع السابق وهو ما دفع بالرياض إلى سياقات الدفع بكامل المنطقة نحو الهاوية.

يورد الكاتب حمدان حمدان في كتابه «عقود من الخيبات» وثيقة يعود تاريخها إلى ٢٧ كانون الأول ١٩٦٦ وهي تحمل الرقم ٣٤٢ من وثائق مجلس الوزراء السعودي المنعقد برئاسة الملك فيصل بن عبد العزيز، وقد جاءت بصيغة رسالة إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون آنذاك وهي تحوي الكثير من الطلبات لكن من أهم ما طلب فيها:

١- أن تقوم الولايات المتحدة بدعم إسرائيل لشن هجوم خاطف على مصر تستولي من خلاله على أماكن حيوية فيها فتضطر الأخيرة إلى سحب جيوشها من اليمن.

٢- سورية أيضاً يجب ألا تسلم هي الأخرى من الهجوم مع التأكيد على اقتطاع أجزاء من أراضيها كيلا تتفرغ فتندفع لسد الفراغ بعد سقوط عبد الناصر.

٣- لابد من الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة لكي لا يبقى للفلسطينيين أي مجال للتحرك.

٤- تقوية الملا مصطفى بارزاني في شمال العراق بغرض إقامة حكومة كردية مهمتها إشغال حكومة بغداد مع الإشارة إلى أن السعودية قد قامت بدعم هذا الأخير بالأسلحة بدءاً من عام ١٩٦٥.

بعد هذه الوثيقة بـ١٦٠ يوماً حدث عدوان حزيران ١٩٦٧ ونحن هنا لسنا بوارد الأسباب والدوافع التي أدت إليه لكنا بوارد التبصر فيما جرى، وبعد هذا التاريخ الأخير بـ٨٥ يوماً كان الملك فيصل يحضر قمة الخرطوم التي أعلنت لاءاتها الثلاث الشهيرة: لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات، وكان، أي الملك فيصل، أول المؤيدين لها!

ما بعد الخرطوم حدثت العديد من القمم التي يمكن قول الكثير فيها أيضاً، لكن ربما كانت المفارقة الكبرى أن دمشق كانت قد تقدمت في قمة سرت بليبيا التي انعقدت أواخر آذار ٢٠١٠ بطلب أن يتضمن بيان القمة الختامي بندا يشير إلى عدم جواز التدخل في شكل أي من أنظمة الحكم القائمة في أي بلد عربي، واعتبار الاستعانة بالخارج لتسوية الخلافات السياسية الداخلية من المحرمات، ولم يكد يمضي عام على تلك القمة حتى أضحت الجامعة العربية مطية لحلف الناتو الذي اجتاح ليبيا وأسقط نظام الحكم القائم فيها.

لا نقول هذا الكلام لأن سورية لم تكن حاضرة في قمة تونس، ولا تعبيراً عن اللامبالاة لذلك الغياب الذي جاءت زيارة بومبيو الأخيرة للمنطقة لتكريسه واقعاً، فمؤكد أن مخاطر المرحلة كانت تفترض عودة القلب إلى الجسد، وكذلك عودة هذا الأخير إلى الأول، والوجود السوري داخلا هو فاعل أكثر من وجوده خارجاً.

بانتظار القمة المقبلة هناك الكثير من المعطيات الآخذة بالتبلور في إمكان تبلور محور عربي يمكن له أن يشكل سداً مانعاً أمام تتالي مسلسل الانهيارات الذي تقوده محاور الخليج التي لا تمتلك من وسائل القوة سوى أكياس المال وفضائيات «الكمبريصة» التي تتقن فن الهدم فحسب، فحقائق القوة لا تصنعها هذي الأخيرة وأن بدت كافية لتصدر المشهد في مرحلة من المراحل كانت معطيات الخارج تدفع بها نحو ذاك الاتجاه، وما يصنعها هو حقائق التاريخ وحقائق الجغرافيا ونبض الشعوب الحية التي لا تفنى بالحروب ولكنها تفنى فقط بالمساومة على وجودها.

بعد الحديث عن قرب افتتاح «البوكمال - القائم»

العراق يعلن إعادة بناء معبر «الوليد» مع سورية تمهيداً لفتحه

الوطن- وكالات

أعلن العراق أمس عن إعادة بناء معبر «الوليد» الحدودي العراقي المقابل لمعبر «التنف» من جهة سورية، لإعادة فتحه، بالتنسيق بين الحكومة السورية والحكومة المركزية العراقية، وذلك بعد تأكيدات أن حكومتي البلدين تعملان على إعادة فتح معبر البوكمال القائم.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة الأنبار العراقية، نعيم الكعود، بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إن اجتماعاً عقد بين مجلس محافظة الأنبار، ورئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية، نهاية الأسبوع الماضي، لإعادة فتح منفذ «الوليد» الحدودي مع الأراضي السورية، في غرب المحافظة، غربي العراق.

وذكر الكعود، أن الاجتماع، خرج بتوصية هي: إعادة بناء المنفذ الحدودي، لافتتاحه من جديد، مشيراً إلى أن التنسيق لفتح المنفذ يتم بين الحكومتين العراقية المركزية والحكومة السورية.

وأشار إلى أن تكلفة إعادة بناء منفذ «الوليد»، الواقع في ناحية الوليد، غربي الأنبار، تتراوح ما بين «٦-٥» مليارات دينار عراقي.

وأوضح، أن الاجتماع، أوصى بأن تعمل حكومة الأنبار على إعادة بناء المنفذ، ومن ثم تتم الاتفاقات بين الحكومتين العراقية، والسورية، لغرض إجراءات فتح هذا المنفذ البري بين البلدين. ورجح الكعود، أن تكون هناك زيارات لوفود متبادلة بين العراق، وسورية، حول إعادة فتح المنافذ الحدودية، منها «الوليد»، ومن جهة القائم، غربي المحافظة أيضاً.

يأتي إعلان الكعود، بعد يوم على تأكيد إيران مجدداً ضرورة فتح المعابر الحدودية بينها وبين العراق وبين الأخيرة وسورية.

وتتصل سورية مع العراق عبر حدود طويلة تتخللها ثلاثة معابر، هي معبر اليعربية «الربيعة من الجهة العراقية» في محافظة الحسكة، ومعبر البوكمال في محافظة دير الزور، ويطلق عليه معبر «القائم» في الجانب العراقي، ومعبر التنف «الوليد من الجانب العراقي» جنوب دير الزور.

جدير ذكره، أن قوات الاحتلال الأميركية تسيطر على منطقة مثلث التنف جنوبي شرقي سورية وتقيم هناك قاعدة عسكرية بطريقة غير شرعية.

وفي آذار الماضي، قال رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي، خلال مؤتمر صحفي مع وزير الدفاع علي عبد الله أيوب، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، في دمشق: إن «الأيام المقبلة ستشهد فتح المعبر الحدودي بين سورية والعراق واستمرار الزيارات والتجارة المتبادلة»، في إشارة إلى معبر البوكمال القائم. وكان وزير الخارجية العراقية، السابق، إبراهيم الجعفري، قد تسلم في ١٣ من حزيران العام الماضي، رسالة من نظيره السوري، وليد المعلم، بشأن تكثيف الجهود لإعادة افتتاح المنفذ الحدودي في الأنبار بين القائم والبوكمال.

وأكد الجعفري، في بيان وفق «سبوتنيك»، خلال تسلمه الرسالة التي نقلها السفير صطام جدعان الدندح، ضرورة تنسيق المواقف والتعاون بين البلدين من أجل حلحلة المشكلات العربية باعتماد الحلول السياسية وعدم التدخل في شؤون الدول. وفي ٣١ آذار العام الماضي، أعلنت هيئة المنافذ الحدودية في العراق، في بيان وفق «سبوتنيك»، عن تهيئة منفذ القائم على الحدود السورية بالكامل.

أكد أنهم متهمون بالانتساب إلى داعش وتهريب مسلحين

خوري: بيان الخارجية الأردنية بشأن المعتقلين في سورية «مسموم»

وكالات

وصف النائب الأردني طارق خوري بيان وزارة خارجية بلاده، حول مطالبتها دمشق الإفراج الفوري عن معتقلين أردنيين لديها، بـ«غير الدبلوماسي» و«المسموم»، ورأى أنه أعاق عملية الإفراج، كون الحكومة السورية كانت تنوي إطلاق سراحهم قبل صدوره. وكشف خوري في تصريح نقلته وكالة «عمون» للأنباء، عن وجود ٥٠ أردنياً معتقلاً لدى السلطات السورية، بينهم متهمون بقضايا الانتساب إلى تنظيم داعش الإرهابي وتهريب مسلحين إلى سورية طيلة سنوات الحرب. وأضاف: إنه تم توجيه تهمة تصوير مناطق في سورية لصالح قناة «الجزيرة» القطرية قام المسلحون بقصفها لاحقاً، مشيراً إلى أن أردنيين آخرين تم حبسهم على قضايا تجارية وتهريب.

وأكد النائب الأردني الذي قام بزيارات إلى سورية مؤخراً، «أن البيان الصادر عن الخارجية الأردنية، أعاق الإفراج عن ٢٨ سجيناً أردنياً لدى دمشق، كانت تنوي إطلاق سراحهم».

ووصف، بيان الخارجية بـ«غير الدبلوماسي» و«المسموم»، واعتبر أنه جاء «في التوقيت الخطأ».

وهاجم خوري البيان بشدة، وقال: «إنه يقع ضمن سياقات إرضاء أعداء سورية أو تأخير التقارب الأردني السوري الأخير بعد الانفراج النيابي والنقابي والشعبي، الذي بدأه الطرفان». وأضاف: «لم نسمع نفس اللهجة المتشددة من قبل الخارجية تجاه الكيان الصهيوني أو دول عربية أخرى، قامت بحبس واعتقال أردنيين، بل سلكت دبلوماسية ناعمة!». وكانت الخارجية الأردنية، أعلنت في بيان لها الخميس، عن استدعاء القائم بأعمال السفارة السورية في عمان أيمن علوش، للاحتجاج على اعتقال مواطنين أردنيين في سورية، مطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

وذكرت الوزارة في بيانها، أنها طالبت الحكومة السورية بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمحتجزين لديها من المواطنين الأردنيين، وإنفاذ ما أسمته «القوانين الدولية المرعية في مثل هذه الحالات»، والتي تلزم أي دولة تقوم باعتقال مواطن من رعايا دولة أخرى بالإفصاح عن ذلك، وتوضيح أسباب الاحتجاز ومكان وظروف احتجازه وتأمين زيارة قنصلية لسفارة بلاده للاطمئنان على صحته وظروف اعتقاله.

الجيش يلجم الإرهابيين ويفرض هدوءاً نسبياً بأرياف حماة وإدلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

فرض الجيش العربي السوري أمس هدوءاً نسبياً بأرياف حماة وإدلب بعد استهداف سلاح الجو السوري خارقي «اتفاق إدلب» وتكبيدهم خسائر فادحة، على حين تصاعد الفلتان الأمني في مناطق سيطرة الإرهابيين.

وفي التفاصيل، فقد فرض الجيش هدوءاً نسبياً بأرياف حماة وإدلب، بعد استهدافه بطيرانه الحربي مواقع ونقاطاً لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائها في أراضي اللطامنة الزراعية وكفر زيتا والصيادة بريف حماة الشمالي، ومحيط جسر الشغور بريف إدلب، ما كبد الإرهابيين خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، ومنعهم من ارتكاب أي خرق لـ«اتفاق إدلب» حتى ساعة إعداد هذه المادة.

وبيَّنَ مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش قصف فجر أمس بالصواريخ مقراً لما يسمى «جيش العزة» في قرية الصيادة بريف حماة الشمالي، ما أدى إلى تدميره على رؤوس من كان مختبئاً فيه من إرهابيين.

وأوضح المصدر، أن هذه الضربات الجوية والأرضية، أرغمت «النصرة» وحلفاءها على الاختباء بالجحور، وعدم التسلل إلى النقاط العسكرية المثبتة بأطراف المنطقة المنزوعة السلاح، بريفي حماة الشمالي والشمالي الغربي وإدلب الجنوبي والشرقي، حيث لم يسجل حتى ما بعد عصر أمس أي خرق لـ«اتفاق إدلب».

من جانبه، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن الطائرات الحربية الروسية نفذت عدة ضربات ضمن المناطق التي يشملها «اتفاق إدلب»، حيث استهدفت عند منتصف ليل الاثنين بـ٧ غارات على الأقل مواقع الإرهابيين في بلدة كفر زيتا وقرية الصيادة المتجاورتين بريف حماة الشمالي.

من جهة أخرى، ذكر «المرصد» أن محافظة إدلب والأرياف المحيطة شهدت استمرار الفلتان الأمني في ظل إخفاق «النصرة» والميليشيات المسلحة الأخرى في ضبط الأمن فيها.

وأشار إلى انفجار عبوة ناسفة بسيارة مسلح في ما يسمى «الجبهة الوطنية» التي شكلها النظام التركي من مرتزقته في شمال البلاد، بالحي الشرقي من بلدة كفر نبل في ريف إدلب الجنوبي، أسفر عن إصابة شخص بجراح.

كذلك انفجرت عبوتان ناسفتان صباح أمس في مدينة إدلب، استهدفت واحدة منها سيارة لـ«النصرة» قرب دوار الجرة في حي القصور بمدينة إدلب، أسفرت عن إصابة عدة مسلحين بجراح، كما أصيبت مواطنة وطفلها بالانفجار.

وضمن مسلسل الفلتان الأمني ضربت انفجارات جديدة مناطق سيطرة ميليشيات النظام التركي شمال حلب، وتتسبب بخسائر بشرية، بحسب «المرصد»، الذي ذكر أن عبوة ناسفة انفجرت بشخص أثناء محاولته زرعها قرب دوار القبان وسط مدينة عفرين، ما أسفر عن مقتله على الفور، في حين انفجرت بعد منتصف ليل الاثنين عبوة ناسفة بسيارة قيادي في «الفيلق الثالث» التابع لميليشيات أردوغان ما أسفر عن إصابته بجراح خطيرة.

على خط مواز، جرح مسلحان من ميليشيا «الجيش الحر» بعد استهدافهما بصاروخ موجه من قبل «وحدات حماية الشعب» الكردية شرق مدينة حلب في محيط قرية تل جرجي التابعة لمدينة الباب.

الجيش السوري يدمر مواقع للإرهابيين أطراف اللطامنة (عن الإنترنت)

ظهور أسلحة لحلف «الناتو» في المنطقة!

الانتفاضة تتصاعد وتتسع ضد «قسد» في شرق الفرات

الوطن - وكالات

تواصلت واتسعت رقعة انتفاضة الأهالي ضد «قوات سورية الديمقراطية-قسد» في ريف دير الزور الغربي، في وقت واصل فيه تنظيم داعش الإرهابي ثأره من «قسد»، وذلك وسط تطور لافت تمثل بظهور عتاد عسكري لحلف شمال الأطلسي «ناتو» في شرق الفرات!.

وفي التفاصيل، فقد خرجت تظاهرة مدنية في بلدة الحصان، الواقعة في ريف دير الزور الغربي، احتجاجاً على الانفلات الأمني في المنطقة التي تسيطر عليها «قسد»، بالترافق مع خروج تظاهرة أخرى في بلدة شقرا، احتجاجاً على الانفلات الأمني وتردي الوضع الأمني والمعيشي، وممارسات «قسد»، وذلك حسبما تحدث موقع «العربي الجديد» الإلكتروني الداعم للمعارضة. تأتي التظاهرات في بلدتي الحصان وشقرا بعد يوم واحد من خروج تظاهرة ضد «قسد» في بلدة الصعوة غرب دير الزور، طالب المتظاهرون خلالها بتحسين الوضع المعيشي وإسقاط ما يسمى «المجلس المحلي» التابع لـ«قسد»، على حين نفذ معلمو مدرسة «الحرية» في بلدة غرانيج شرق دير الزور التي تسيطر عليها «قسد» إضراباً عن العمل احتجاجاً على معاقبة سبعة من زملائهم.

من جهة ثانية، أعلن المركز الإعلامي لـ«قسد» أمس إلقاء القبض على ستة أشخاص مسؤولين مباشرة عن التفجيرات واستهداف ومهاجمة المدنيين في مدينة الرقة، وذلك في بيان نقلته مواقع إلكترونية معارضة.

ولم توضح «قسد» جنسية الأشخاص وتبعيتهم، لكن المواقع حاولت دحض رواية «قسد» فذكّرت بتصريحات لمتحدثها الإعلامي مصطفى بالي، الأربعاء الماضي، قال فيها: إن أربعة انتحاريين فجروا أنفسهم في مدينة الرقة أسفرت عن عدة إصابات، وأشارت إلى أن «قسد» أعلنت حينها أن الانفجار الذي وقع في الرقة نتج عن انفجار لغم من مخلفات تنظيم داعش وليس عن هجمات انتحارية.

وفي السياق، كشفت مواقع إعلامية مقربة من «وحدات حماية المرأة» الكردية، أن إحدى الداعشيات، فجرت حزاماً ناسفاً كانت ترتديه خلال محاولة تفتيشها في الثالث من شهر نيسان الجاري، ما أدى لمقتل اثنتين من مسلحات «حماية المرأة»، وجرح أخريات.

ومساء الأحد انفجرت عبوة ناسفة في بلدة أبو الحسن الواقعة بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور استهدفت سيارة لـ«قسد» في البلدة، قضى على إثرها ٣ مسلحين من «قسد» على الفور وأصيب آخرون بجراح.

واعتبر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن هذه العمليات تأتي ضمن استمرار خلايا داعش بالثأر لما أسماه «خسارات» التنظيم المتوالية على يد «قسد».

وفي تطور لافت، تحدث «المرصد» عن مشاهدة مدرعتين اثنتين تابعتين لحلف «ناتو» في قاعدة عين عرب (الأميركية) بريف حلب الشمالي في منطقة شرق نهر الفرات، لافتاً إلى أن المدرعتين دخلتا مساء الأحد عبر معبر سيملكا شمال العراق باتجاه منطقة شرق الفرات ووصلتا إلى مطار عين عرب.

وأكد «المرصد» دخول نحو ١٠٠ شاحنة منتصف ليل الأحد - الإثنين من إقليم كردستان العراق حملت على متنها مساعدات لوجستية وأخرى عسكرية وآليات وعربات، وتوزعت على منطقة عين العرب ومحيطها، وقسم أخرى نحو تل تمر والشدادي في الحسكة، وأخرى نحو دير الزور، ليرتفع تعداد الدفعات الخمس التي دخلت لمنطقة شرق الفرات، منذ الإعلان عن سيطرة «التحالف الدولي» و«قسد» على شرق الفرات إلى نحو ٦٦٠ شاحنة.

تظاهرات تندد بممارسات «قسد» غربي دير الزور (عن الإنترنت - أرشيف)

محطة أميركية: الصين تسعى لتولي زمام المبادرة بإعادة إعمار سورية

وكالات

اعتبرت محطة «سي إن بي سي» الأميركية، أن الصين تعد من أكبر الدول المستفيدة من انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من سورية، لافتة إلى سعيها لزيادة نفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط عبر توليها إعادة إعمار سورية.

وقالت المحطة، بحسب مواقع إلكترونية معارضة: إن الصين من أكبر الدول المستفيدة من انسحاب أميركا من سورية، حيث تسعى لزيادة نفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط عن طريق تعزيز البنية التحتية لمبادرة «الحزام والطريق». ونقلت المحطة عن المحللة الأمنية في «مجموعة صوفان» (مقرها أميركا) مولي سالتسكوغ، قولها: إن «الصين تواجه منافسة قليلة في سورية لتحقيق خططها، بعدما بدأت الولايات المتحدة بسحب قواتها العسكرية (المحتلة)، ومع إظهار الاتحاد الأوروبي وأميركا القليل من الاهتمام في جهود إعادة الإعمار».

واعتبرت سالتسكوغ، «أن تضاؤل نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة يمنح الصين فرصة لزيادة وجودها الاقتصادي في سورية».

واعتبرت المحطة، أنه في الوقت الذي تعيش فيه الدولة السورية حصاراً اقتصادياً بسبب العقوبات المفروضة عليها، فإنه من المرجح أن تبحث عن المزيد من الدعم من الصين، التي تبدو أنها مستعدة لتقديم يد العون.

وقالت المحطة: إن الصين، التي تشكل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تسعى إلى تولي زمام المبادرة في إعادة إعمار سورية بعد الحرب، وحتى قبل التوصل لأي تسوية سياسية للأزمة فيها. وقالت كبيرة المستشارين في الشؤون الآسيوية لدى «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» بوني جلاسر: إنه «لدى الصين مصلحة بدخول سورية اقتصادياً وأن ينظر إليها كمساهم في الاقتصاد الكلي».

ورأت جلاسر أن خطوة كهذه «من شأنها خلق تأثير إيجابي كبير تجاه الصين، سيترجم ذلك في نهاية المطاف إلى المزيد من القوة الصينية في المنطقة».